

مكتبة جامعة القاهرة

هذه كتاب
في منع الموانع
لابي نصر الامم
عبد الوهاب الشكبي
الانصاري
الخزرجي
الشافعي
رضي الله عنه

وهو يعني
الكتاب المسمى
"منع الموانع"
عبارات الشكبي مختلف
منها ما ذكر الاستاذ
دفعته ومنها من ذكر السؤال
بلفظ الجواب اهو



رب ليسر ولا تقرب بتم بالخير وبه العون

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم سئل الشيخ الامام ابو نصر عبد الوهاب الانصاري الحزري
السبكي اذ يوضع ما اشكل ودق فهمه في كتابه جمع الجوامع في علمي
الاصول القواطع وذلك محتو على عدة سؤالات **السؤال الاول**
لم حذفتم من هذا اصول الفقه لفظ المعرفة ولم تحذفوا من
حد الفقه لفظ العلم **السؤال الثاني** ما الجمع بين تقييد
الاحكام الشرعية بالعلمية في حد الفقه وتقييد الحكم بفعل المالكين
مع ان الاعتقادات الدينية كاصول الدين احكام وهل يسمي
الاعتقادات والنيات والاقوال افعالاً حقيقية او مجازاً
وان قلتم مجازاً فهل يجوز ادخال المجاز في الحد **اولا السؤال**
الثالث ما معنى قولكم واثم القاتل لا يثار نفسه بعد قولكم
ان الملام غير مكلف وقضية كلامكم هنا ان الكفر غير مكلف
واخترتم في شئ المختصرا انه مكلف ونقلتموه عن نفس الثاني
رضي الله عنه **الخامس** ما يشرح قولكم ان الخطاب ان
اقتضى الترك اقتضاه غير مجازم بنهي مخصوص فكله
او غير مخصوص بخلاف الاولى وقولكم في مسئلة الحسن

لله علم
الاصول
وهذا
تخرجون في
المنقول
منه ما تامل

ما معنى قولكم بل
الامر هو قولكم
ولله عهده
ولا حكم قبل الشرع
الرابع

والقيح

والقيح والقيح المنهي ولو بالعموم فدخل خلاف الاولى
السادس ما معنى قولكم والفرض والواجب مترادفان
خلاف الابي حنيفة وهو لفظي مع ان ابا حنيفة يقول
الفرض ما ثبت بدليل قطعي والواجب ما ثبت بدليل ظني
ومن جحد ما ثبت بدليل قطعي كفر ومن جحد ما ثبت بدليل
ظني لم يكفر **السابع** ما يشرح تعريفكم للاداء والعطاء فانكم
تخونتم فيه نحو اعرضتموه ولم توضحوا في شرحكم المختصر
الثامن ما الجمع بين قولكم في المندوب والمباح والاصح
ليس مكلفاً به وكذا المباح مع قولكم وان الاباحة حكم
شرعي وقولكم والحكم خطاب الله المتعلق بفعل
المكلف من حيث انه مكلف **التاسع** قولكم في فرض الكفاية
بالذات زيادة لم تذكروها في شرحكم وقد نقصتم منه
قولكم ديني **العاشر** ما معنى قولكم بعد ما يتكلم الخلاف
في تكليف الكافر بالفروع قال الشيخ الامام والخلاف في
خطاب التكليف وما يرجع اليه من الوضع الا الاتلاف
والجنايات وترتب اثار العقود مع ان الاتلاف من خطاب
الوضع **الحادي عشر** ما يشرح قولكم الكتاب القران

والعني به هذا اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم لا عجز
بسورة منه المتعبد بتلاوته فانكم زدت في الحديث ولم يذكرها
غيركم ويخرج بالمتعبد بتلاوته ما نسخته تلاوته وبقي حكمه وبطل
به عكسه **الثاني عشر** قلتم في حد الحقيقة ابتداء مكان اول
فما السرفيه **الثالث عشر** ما تقرير كلامكم في حرف **الرابع**
عشر ما معني قولكم في النهي وكذا التنزيه في الاظهر الى قولكم
قال ابن عبد السلام او اجتمعت رجوعه **الخامس عشر** ما معني قولكم
والفكر في سياق النبي للعوام الى قولكم ان لم تبين **السادس عشر**
ما معني قولكم في التخصيص القابل له حكم ثبت لتعدد مع قولكم
العام لفظ يستغرق الصالح من غير حصر **السابع عشر** ما معني
قولكم في الاستثناء من متكلم واحد وقيل مطلقا **الثامن عشر**
ما معني قولكم تاخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وان جاز
والي وقت واقع عند الجمهور وسواء كان للبيان ظاهر ام لا الخ
وعبارة غيركم تاخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع الا عند
مجوز تكليف ما لا يطاق والي وقت الحاجة جائز عند الجمهور
واما الجمع بين قولكم هذا وقولكم في المقدمات في مسئلة التكليف
بالمحال والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات التاسع عشر ما معني

قولكم

قولكم ومن ثم قال مالك وبعض اصحابنا الشهادة بتوكيل
فلان بن فلان فلانا الخ **العشرون** ما شرح تقريركم الصحابي
والنابوي وعمل يشتمل الذلور والذات ام الذلور فقط **الحادي**
والعشرون قولكم في القياس وهو محل معلوم على معلوم حل
المراد به ما ثبت بقطعي او اعم من ذلك وهو الظاهر وعلي هذا
فلم لا اورد على من حد القياس بحل معلوم على معلوم ما اورد
على من حد الفقه بالعلم **الثاني والعشرون** ما شرح قولكم
في مسالة العلة والظلمة للام الى قولكم وما معني في الحرف
الثالث والعشرون لم عدلتم في التعادل والراجح عن قولكم
فان ظن التعادل الى قولكم فان توهم **الرابع والعشرون** ما الجمع
بين قولكم ان العدالة لا تشترط في الاجتهاد على الاصح
مع قولكم واستغنيا من عرف بالاصولية او ظن باشتهار
بالعلم والعدالة **الخامس والعشرون** به يتعلق الجار
والمجرور في قولكم على الحقيقة لا المجاز من قولكم القرات
كلامه **السادس والعشرون** ما تقرير قولكم ثم لا يتبدل
في حد العبد والثقي **السابع والعشرون** ما معني قولكم
وابوبكر ما زال بعين الرضا منه مع ان حاله قبل بيعته

النبي صلى الله عليه وسلم معروف **الثامن والعشرون** قولكم
 وكرامات الاولياحق قال القشيري ولا يستهون الي ولد
 دون والدهل معناه استثناء هذه الصورة فقط ولا يلحق بها
 ما هو مثلها وان قلتم يلحق فماذا يماثلها وما الدليل على منع
 هذه الصورة وما يماثلها **التاسع والعشرون** لم اطلقتم **ن**
 قولكم ولا تكفر احد امن اهل القبلة مع ان المسائل يكفر **الثلاثون**
 ما تقر بكون الاكم المسمى **الحادي والثلاثون** قولكم وان المرغ
 يقول انا مؤمن ان شاء الله هل محل الخلاف في الجواز او في الوجوب
 وان قلتم في الجواز فهل الافضل ان يأتي بالمسيئة او لا **الثاني**
والثلاثون لم رجعت القول الصائري ان المشار اليه بان
 الهيكل المخصوص مع قولكم ان النفس باقية بعد موت البدن
الثالث والثلاثون العزم هل يلحق بالهم في كونه مفعولا
 او لا فان قلتم لا يلحق به في الفرق بين الهم والعزم افتونا
 ما جوربي رضي الله عنكم **قال** المجيب رحمه الله ورضي الله
 عنه **الحمد لله** وصلى الله على سيدنا محمد وعليه وصحبه وسلم
اما قولكم لم حذفتم من اصول الفقه لفظ المعرفة واتيتم
 به في تعريف الفقه بلفظ العلم **فجوابه** ان الدلالة الكلية لها

حقائق

حقائق في انفسها من حيث دلالتها ومن حيث تعلق العلم
 بها وقد اضطرب رأي المتأخرين في ان موضوع اصول الفقه
 هو تلك الحقائق في انفسها او العلم بها وكلام الامام الرازي
 وغيره يقتضي الاول وهو الصواب عندي لان اهل الفرق
 يسمون المعلوم اصولا ونقول هذا كتاب اصول ولان
 الاصول في اللغة الادلة فجعلنا اصطلاحا نفس الادلة اقرب
 الي المدلول لغة وكلام صاحب الحاصل والبيضاوي يقتضي
 الثاني ولا اراه اذا عرفت هذا اجثنا الي الفقه فنقول الفقه
 عندنا هو العلم بالاحكام لانفسها لان ذلك هو الاقرب الي
 استعماله اللغوي اذ الفقه لغة الفهم وليس كذلك الاصول
 فهذا فارق ما بين الاصول والفقه وقد اشار اليه الشيخ
 الامام الوالد رحمه الله في القطعة التي علمها علي منهاج البيضاوي
 وكلنا نحن عليهما فقال ما نفسه والاولي جعل الاصول الادلة
 والفقه العلم لانه اقرب الي الاستعمال اللغوي **واما قولنا**
 في حد الفقه العملية مع قولنا الحكم خطاب الله المتعلق بفعل
 المكلف فلا منافاة فيه وقولكم الاعتقاد ان الدينية كاصول
 الدين احكام **جوابه** ان اصول الدين منه ما ثبت بالعقل

وي

وحده كوجود البارئ وما ثبت بكل من العقل والسمع كالوحدانية
 وهذا ان ضرها بقولنا الشرعية وتفسيرنا اياها نحن وغيرنا
 بايتوقن على الشرع ومنه ما لا يثبت الا بالسمع كسئلة ان
 الجنة مخلوقة ونحوها فنقول المراد بالحلم الانشائي لا الخبري
 وما لا يثبت الا بالسمع ينظر اليه من وجهين احدهما اصل
 ثبوته وذلك ليس بانشاء لان السمع فيه محبة لا منشيئ
 لقولنا الجنة مخلوقة والصراط حق والثانية وجوب اعتقادك
 وذلك حكم شرعي انشائي وهو عندنا علمي من مسائل الفقه
 وهو داخل في قولنا الحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف
 وقولنا هل تسمى الاعتقادات والنيات والاقوال افعالا
جوابه انها تسمى **واما كون** ذلك موثق بالحقيقة او المجاز
 فيتوقف على نقل اللغة والاطهر عندي انه بالحقيقة ومن هنا
 يعلم ان عدول الامدي وابن الحاجب وغيرها عن لفظ العملية
 الى لفظ التعريفية احتجا **حاجا بان** النية من مسائل الفروع وليست
 عملا ليس بجيد لانها عمل فان قلت فلفظ التعريفية اوضح من التعريفية
 فلم لا اخترتموه **قلت** لانه لا يدخل فيه وجوب اعتقاد مسائل الدنيا
 التي لا تثبت الا بالسمع فانها عند فقهاء وليست فرعوية وفي كلام الشيخ

الامام والادب الله تعالى في شأنها ما يقتضي ان لفظ
 الفرعية اجود وان الاظهر ان وجوب اعتقاد ما ثبت من الدنيا
 بالسمع لا يسمى فقهيا ولكني لست اوافق على ذلك **واما** دخول
 المجاز في الحد فاجاز اذا كان مشهورا وانا اقول نعم اني لم ارجع
 الى الان المجاز فيه لاني المنطق ولا الكلام ولا الاصول وهي
 العلوم التي تحري التعاريف فيها اكثر من غيرها فما ظنك بغيرها
واما قولنا بل الامر موقوف الي وروده عقيب قولنا ولا حكم
 قول الشرع **فانا نهيها** به على دققة وهي ان شيخنا ابا الحسن
 سقى الله تعالى مهده صوب الرحمة والرضوان في الحكم قبل
 الشرع وليس معنى ذلك نفي العلم به كاتوجه اليها وفي غيرها
 وغير بل بنفيه نفسه واعني بنفيه نفسه نفي وقوعه علينا
 وجعله موقوفا الى البعثة ووقع في عبارات كثير من أئمتنا
 اختيارا **والوفا** في هذه المسئلة وتوهم متوهمون انه
 غير العقول بنفي الاحكام وليس كذلك بل مرادهم بالوقوف ان
 الامر موقوف على ورود السمع وان الحكم مشتق ما لم يرد فهم
 يعنون بالوقوف غير ما تعنيه المعتزلة من عدم الدراية ونحوها
 وهذا قد قررناه في شرا المختصر فلا حاجة الى الاعادة

تسا في التكليف لاني هذه الصورة قلنا له هذا من فصول
الكلام فالجواب لا يختلف ولئن صحت الحقيقة من حيث
هي للتكليف صورة صحت في كل الصور فان قال تخرج
تلك لما منع قلنا خروج صورة لما منع لا يدفع النقص والتقصير
قادر مطلقا فالجواب الاستدعاء لا وجه له وهذا مردد بالمتيقنا
بعد تأمل ما سطروناه في سائر المختصر في النقص واما قولكم ان
قصته كلامنا هذا ان السكران غير مكلف فمن اين لكم ذلك
ومن لم نقل الا ان الغافل غير مكلف فانه قلتم فالسكران
غافل قلنا قد بينا في السئلة احوالها غاية ما يكون لها في
لا يدري السماء من الارض ولا الطول من العرض ونحن نقول
فمن وصل الى هذه الحالة ان التكليف في حقه مستحب
لا واقع وقوعا مبتدأ كما حققناه في الخارج من المنصوص
من واما امرين حيث قلنا انه مرتب في المعصية
وهذا وان رده رادون على امام الحرمين فهو عندنا الحق
الذي لا امرية فيه فالجواب قولنا في سائر المختصر ان السكران
مكلف ومكلف اسم مفعول من الكلفة وان شئت قل التكليف
مع قولنا ان الغافل غير مكلف لان عدم تكليفه انما جاء
من

من قبل غفلته وهو امر عام من هذه الحيثية وقد يترتب عليه التكليف
استصحابا من قبل غيره وتسا طير المحرم تغليظا عليه ولو قلنا السكران
يكون بالبياء في مكلف لا يمكن ان يورد علينا ما قلتم لان الفعل يدل
على الحدث والزمان وكان مقتضى قولنا اذ ذاك انه يصح طريان
التكليف عليه من سكره ونحن لانقول ذلك وانما نقول انه مكلف
ايم مفعول واسم المفعول كاسم الفاعل قد سلب الدلالة على الزمان
وارداد الدلالة على الاستقرار والثبوت فان قلت اذا كانت
الفعلية تساق في التكليف فينبغي ان لا يفرق الحال بين السكران
وغيره والا فذلك قلت الفعلة تساق في ابتداء التكليف دون
دوامه والفرق بين السكران وغيره اتمام المعصية ولذلك
يجتنب ذلك بمن يسكره وانا دون من لم يصب بالسكر **واما قولنا**
ان الخطاب ان اقتضي الترك غير جازم بشي مخصوص فكل امرئ
او بغير مخصوص فخلافا الاول فلدينا في قولنا والقيح المشي
ولو بالعموم فدخل خلافا الاول لان الشرب اما مع الحزم
فالحرمة او لامع الحزم اما بشي مخصوص فالكرهية او لا بشي
مخصوص واليه الاشارة بقولنا ولو بالعموم فهو خلافا الاول
وهذا واضح لا خفاء به **واما ترداد في** الفرض والواجب فواضح

لأن الذي يدعي أبو حنيفة أنه واجب غير فرضي أن مدح فاعله
ومعاقب تاركه فهو الفرض عندنا وإن لم يعاقب تاركه مع مدحه
فاعله فهو السنة وإن لم يعاقب تاركه ولم يمدح فاعله فإما أن يذمه
فهو الحرام وإما أن لا يذمه ولا يمدحه بل قد يكون نهياً **بشيء مخصوص**
فهو المكروه أو غير مخصوص فهو خلاف الأولى وإما أن يكون قد فرض
عنه الذم والمدح فهو المباح فالقسمة عقلية لا يخرج عنها **وقولكم**
من محمد ما ثبت بدليل قطعي نقول على تقدير تسليمه الثابت بدليل
قطعي قد يكون فرضاً وقد يكون حراماً ثبت حرمة بالقطع
فإن تعلفه بما نحن فيه ثم نقول غاية الأمر أن بعض
الواجبات يكفر جاحدها وهذا مسلم فإن قال
أبو حنيفة لا اسمية واجبا وإنا اسمية فرضاً نقول هذا خلاف
في اللفظ فإنك تكفر ببعض الواجبات إذا وجدت وتنتفي عنها أكم
الوجوب ونحن تكفر بها أيضاً ولكن لا تنتفي عنها اسم الوجوب فالحال
أن ما يتطلبه الشارع من المكلف قسمان أحدهما إلى قسمين قسم ذم
تاركه فميناها واجبا وفرضا وقسم لم يذم فميناها سنة ونافلة
وقسموه هم إلى ثلاثة أقسام قسم ثبت بالقطع قسم بالفرض وقسم
ثبت بالظن قسمه بالواجب وقسم لا ذم فيه قسمه السنة ثم

الكلام

الكلام في التكفير مسألة أخرى وأعلم أن أبا حنيفة لا يكفر جاحدا
القطع مطلقاً ولا نحن أيضاً تكفر بل بشرط الشهر والاجماع فإن فقدنا
لم يكفر بل خلاف وإن فقدنا أحد هاتين الأخر ففقيه نظر وردد ونحن
قد أمنا القول في ذلك في آخر الكتاب الإجماع من جمع الجوامع
مانصة والأداء فعل بمعنى وقيل كل ما دخل وقته قبل خروجه
والمؤدي ما فعل والوقت الزمان المقدّر له شرعاً مطلقاً والقضاء
فعل كل وقيل بمعنى ما خرج وقته إذا شرعاً استدراكاً لما سبق له
تضييق الفعل مطلقاً والمقتضي المفعول هو شرعه أما الأداء
فقولنا فعل بمعنى ما دخل وقته منسب يدخل فيه بعض ما دخل
وقته بعد خروجه وما دخل ولم يخرج وقولنا قبل خروجه فصل
يخرج فعله بعد خروجه وإنا قلنا بعض لأن الأصل عندنا فيمن
فعل بعض العبادة في الوقت وبعضها خارجة لأنها تكون إذا كمل
وصحى الرافعي والنووي ولكن بشرط أن يكون المأني به في الوقت
ركعة وإشراً بقولنا وقيل كل إلى الوجه المقابل له وهو أنها
لا تكون إذا ومن قال ببعضها إذا وبعضها قضاء فقد قال ليست
إذا لأن حديثنا عن العبادة بتمامها وقولنا وكل وبعض في كلامنا
بضافات وفصلنا بين المضاف إليه وهو ما دخل وقته خروجه

وبين المضاف وهو بعض بقولنا وقيل اختصارا وهو على حد قولك
 مررت بفلام اما زيدا وعمرا اذا تحققت انه غلام احد هما وشككت
 في عينه وانما عدلتنا عن مثل قول ابن الحاجب وغيره الا انما فعل في
 وقت المقدرة شرعا او لا لانك اذا تأملت مع فساد هذا
 للعبادة المؤلدة لا لاداء الانما في قولهم ما فعل اما موصولة بمعنى
 الذي او نكرة موصوفة والمعني شيء فعل في وقت الخ وذلك الشيء
 الذي فعل هو المؤدي لا الا اذا وقر بين المصدر واسم المفعول
 والكلام في الاول دون الثاني واللفظ يخص الثاني دون الاول وفي عرفنا
 المصدر بما عرفت فمعرفة اسم المفعول قتلنا والمؤدي ما فعل
 اي في وقت المقدرة شرعا وانما عرفناه ليستغاد ولنسب به على مكا
 الاعراض على من عرف الا دأ بها لا يصح الا تقريرا للمؤدي ولذلك قلنا
 ما فعل ولم نقل المفعول وان كان لفظ المفعول اخضر من لفظ
 ما فعل لاننا اردنا ان نحكي لفظ ابن الحاجب رحمه الله وبعضه
 ليتيقظ الذهن له ولذلك لما تكلمنا في القضاء قلنا والمقتضي
 ولم نقل ما فعل لاستغنائنا بما تقدم في تعريف الا اذا وقد كان ابن
 الحاجب رحمه الله تعالى اما ما مقدما في الاصول والنفعة والنحو
 والتعريف اسكنه البلاغة زمامها والقسم اليه الفصاحة مقاليد

واعطاه الايجاز كله ومن بحر علمه اعرفنا وبكنز علمه اعرفنا
 فلا يظن الظان انا اردنا في هذا الكتاب مطاوعة فابن الربا
 من يد المتطاول وانما اردنا الاقتداء به والسير على سنته رحمه
 الله ما اكثر فائدته واجزل عافته وانت اذا تأملت ما شرعنا
 به المؤدي والاداء في هذا الكتاب عرفت شرح كلامنا في القضاء
 والمقتضي والمقتضي فلا يظن ونحن من راس العلم نكتب حيث
 لا كتاب ولا وقت متسع لا رخا عنان الكلام واما طلبكم الجمع
 بين قولنا ان المندوب والمباح غير مكلف بهما مع قولنا الا
 حكم شرعي **فجوابه** انه لا يلزم من كون الباحة حكما شرعيا
 ان يكون مكلفا بها فان التكليف مفعيل مما فيه كلفة اما
 بالانزام او بطلبه كما ذكرناه في جمع الجوامع ولا كلفة ولا انزام
 ولا طلب في المباح واما قولنا في فرض الكفاية بالذات وكونها
 زيادة فكم في هذا الكتاب من زيادات غفل عنها الاكثرون
 وتحقيقات يذعن بها المحققون **واعلم** ان الغزالي عرف
 فرض الكفاية بانه كل مهم ديني يقصد الشرح حصوله من
 غير نظر الى فاعله والمهم الذي يقصد الشرح حصوله من
 يشمل فرض العين والكفاية وقوله من غير نظر الى فاعله

وروي عنه

باحة

رحمة الله تعالى

فصل في تعريف زيادة ونقص اما الزيادة فقوله
 ديني فليس من شرط فرض الكفاية ان يكون دينيا الا ترى ان
 الحرف والصانع مهمات وليست دينية لان المعنى بالدين ما هو
 من قواعد الدين الذي هو عند الله الاسلام الذي هو مبني على
 الشهادتين واقام الصلاة وايتا الزكاة والصوم والحج واما التقى
 فقوله من غير نظر الي فاعله فانه يقتضي ان فرض الكفاية لا ينظر الي
 فاعله وليس كذلك بل لا بد من نظر الي فاعله ولذلك كان متعلقا
 الثواب والعقاب فعم ليس الفاعل فيه مقصودا بالذات لان المقصد
 بالذات وقوع الفعل واما هو مقصود بالعرض لانه لا بد لكل فعل من
 فاعل فاذا طلب الشارع عمل الميت لم يكن بد من طلبه الفاعل
 لان الفعل بدون فاعل غير معقول ولكن لما لم يكن الفاعل مقصودا
 بالذات لم يقصد فاعله لا على العموم ولا على الخصوص واما
 قصد فاعله ما بالعرض فلم يكن بد من الزيادة التي زادناها وقولنا
 بالذات وقد اشترنا اليها في سر المختصر في انشاء الكلام على المسئلة
 ومن النقصان الذي نقصناه وهو لفظ الديني **واما سؤالكم**
 عن معنى قولنا قال الله الامام والمختار والمخلاف في خطاب
 التكليف الخ فجب فانكم تصورتم ان مرادنا بقولنا وما يرجع

اليه من الوضع جميع خطاب الوضع وانما مرادنا وهو مدلول اللفظ
 ما يرجع منه الي خطاب التكليف لا ما لا يرجع منه فان خطاب الوضع
 على قسمين منه ما يرجع الي خطاب التكليف كالزكاة ومنه ما لا
 يرجع كالانفاق والجنابات وترتب اثار المعقود فلا حاصل لقولكم
 مع ان الانفاق من خطاب الوضع **واما** تعريفنا الكتاب فانا قلنا
 الكتاب القرآن والمعنى به اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم
 للاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته اه فقولنا الكتاب القرآن
 لقولك الانسان البشر والقمح البر وهذا لان الالف واللام
 في الكتاب للعهد والمراد الكتاب الذي يتعارفه المسلمون وهو
 حجة الله تعالى بينهم وهو المفهوم حيث يقابل به السنة والجماع
 فنقول الكتاب والسنة والجماع وقولنا المعنى به هذا اشار
 ان القرآن يطلق تارة ويراد به المعنى القائم بالنفس وذلك
 محل نظر للمتكلمين واضري ويراد به الالفاظ المقطعة
 المجموعة وهذا محل نظر الاصوليين والفقهاء وسائر خدمة الالفاظ
 كالنحاة والبيانين والبديعيين والتصريفيين واللغويين
 وقولنا اللفظ هو اول التعريفات جنس واضرناه هنا على
 التعبير بالقول وان كنا في الكلمة وان كنا وافقنا شيخنا ابا

حيان رحمه الله وقلنا الكلمة قول ولم نقل لفظ فان ابا حيان
قال التعبير بالقول اولى لانه اخص من اللفظ والاثبات بالخس
القريب في التعاريف اولى من البعيد فقفونا اثره في هذه الكلمة
واما في القرآن فلم يتمكن من ذلك لان مرادنا التنصيص على
ان بحثنا عن الالفاظ ولو قلنا القول لم يفهم ذلك لان القول
كما يطلق على اللسان يطلق على النفساني فكان التعبير باللفظ
هنا هو الصواب فان قلت اذا كان القول يطلق على النفس
فليس يحاط من اللفظ مطلقا كما زعم ابو حيان بل يكون
بينهما عموم وخصوص وهذا لان اللفظ كالكلم اعم من
المفيد وغيره والقول كالكلام مخصوص بالمفيد ولكنه اعم
من اللفظ من حيث انه يطلق على النفساني كما يطلق على
اللساني قلت ابو حيان لا ينكر ذلك ولكنه صناعته لعظيمة
ولا حديث له في النفساني البتة فلما كان نظره مقصورا
على الالفاظ كان التعبير بالقول اولى لان المعنى به عند
النهاة لفظ مفيد فهو اخص من مطلق اللفظ من كل وجه
وقولنا المنزل فصل يخرج اللفظ غير المنزل وقد عرفنا كنه
في شئ المختصر ما نعني بالمنزل هنا وان الالفاظ لا تعقل
حقيقة

حقيقة النزول وعرفنا كنه في هذه الاجوبة ان التعاريف
لا تخلو عن ضرب من المجاز وقولنا على محمد صلى الله عليه
وسلم فصل ثانيا يخرج المنزل على غيره من الانبياء عليهم السلام
كوسى وعيسى وغيرهما سلام الله عليهم ورحمة وبركاته
وللاعجاز فصل ثالث يخرج المنزل للاعجاز كالاحاديث
القدسية وقولنا بسورة منه من تمة الفصل الثالث
والمعنى ان الاعجاز واقع بسورة منه فانا لو اطلقنا المنزل للاعجاز
لا وهم ان الاعجاز بكنه وليس كذلك ولا ينبغي ان فصل
رابع يخرج ما نزل للاعجاز ولكن لا بسورة منه فان ذلك
لم يوجد اعني كلاما نزل للاعجاز لا بسورة منها فقد خرجت
بقولنا قبل على محمد صلى الله عليه وسلم والمتعبد بتلاوة
فصل رابع يخرج منسوخ التلاوة مثلا **وقولكم** انا زدنا
في الحديث الم يذكرها غيرنا فهل راي في هذا الكتاب
تقريبا خاليا او مسئلة خالية عن زيادة او زيادات
لا توجد في غيره حتى تخص هذا الموضع بالذكر **واما**
تبدلنا في الحقيقة لفظ الاول بالابتداء فلا خلاف
العلماء في الاول هل من شرطه ان يكون له ثان وليس

كذلك لفظ الابتداء فلو قلنا فيما وضع له اول الاول ثم عند من يرى
ان الاول ماله ثلثان ان الحقيقة تستلزم المجاز ولا قائل بذلك
وانما الخلاف في العكس وهو استلزام المجاز الحقيقة فكان لفظ
الابتداء احسن **والا** تقرير كلامنا في حرف لو فنقول قلنا في هذا
الكتاب ما نصه لو شرط للماضي ويقبل للمستقبل قال سيبويه
حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقان غيره حرف امتناع لامتناع
وقال الثوريين لمجرد الربط والصحيح وفاقا للشيخ الامام
امتناع ما يليه واستلزامه ثانيا ثم ينتفي الثاني ان ناسب
ولم يخلق المقدم غير كلو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا
لان خلقه لقولك لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت
ان لم يناف وناسب بالاولي كلو لم يجف لم بعض او المساواة
كلو لم تكن ربيبة لما حلت للرضاع او الادون لقولك لو انتقت
اخوة النسب لما حلت للرضاع وترد للمقضي والعرض والتقليل
ولو يطلق محرق **اهو** **ا** قولنا شرط للماضي فمعناه ان لو
يفيد عقد السبية والمسبية بين الحملتين بعدها وبهذا
تجامع ان الشرطية وتقييد الشرط بالزمان الماضي وبهذا
تتفارق ان فانها للمستقبل **ا** **ا** قلنا شرط ولم نقل حرف
لان

حرف لان كلام سيبويه الذي حكينا لا بعد تضمن كونها حرفا فلو
قلنا حرف شرط ثم قلنا وقال سيبويه حرف الخ تكررنا لفظ الحرف بلا
فائدة ولو بدانا بلفظ الحرف مع مراعاة عدم التكرار لاسقطناه
من كلام سيبويه ولم يكن قد حكينا به بلفظه مع ان كونها حرفا من
الواضحات **ا** **ا** اذا كان مراعاتكم للاختصاص يصل الى هذا
المنتهى فلا حاجة الي ذكر كم لفظ الحرف في هذا الباب لانه
للحرف فذكر لفظ الحرف مستغني عنه **ا** **ا** هذه غفلة عما
نعنيه بالحروف فاعلم اننا لا نعني بها مقابل الاكم والفعل وانما
المعنى بها الكلمات المفردة المتضمنة معنى افراديا في نفسها
او غيرها مما يستند حاله الفقيه الى موقعه فدخلت الاسماء
والظروف التي بهذه المثابة ثم اننا لم نهمل الجانب الخوي في
هذا الباب بل حيث كانت الحرفية واضحة في الكلمة اطلقنا
اللفظ كما اطلقنا او واي والبا واللام وحيث تردد الحال فيها
قدمنا اللفظ كما علمنا في اذ واذا واذا تحققت السمية مرصها كما
قلنا في كل **ا** **ا** قولنا ويقبل للمستقبل فقد ذكر النجاة من اقام
لو ان يكون حرف شرط في المستقبل ونصوا على قلته وعليه
قول الشاعر **ا** **ا** **ا**
ولو تلتقي اصداؤا بعد موتنا **ا** ومن دون رسيما من الارض سبب

منه
مترجم

لقل صدي صوتي وان كنت رمة لصوت صدي ليالي بهش ويطرب
ولو ان ليالي الاخيلية سلمت على ودوني جندل وصفاح
سلمت تسليم البشاشة اوتي اليها صدي من جانب القبر صالح
وقال الاخيرا
لا يملك الراجوز الا مظهره خلق الكرام ولو تكون عد بها
وقال سيدي الخ فبذره مخاضة لولا الامتناعية وقد اكثرت
الخاضون فيها القول وعبارة سيدي مقتضية ان الثاني فيها
كان بتقدير وقوع المعكدم قريب الوقوع لا تبيان بالبين في قوله
سيقع وذهب قوم الى انها حرف امتناع لا امتناع وهي عبارة للفرس
وردها جماعة من المحققين منهم الشيخ ابو العباس القزويني والشيخ
الامام الوالد وغيرهما قال الوالد رحمه الله تعالى دعوى دلالتها
على الامتناع مطلقا منقوضة بما لا قبل به ثم نقض صوره بغيره بمثل
قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجر اقلام والبحر يمده من
بعده سبعة اجرام فقدرت كلمات الله قالوا فلو كانت حرف امتناع
لا امتناع لزم نقاد الكلمات مع عدد كون ما في الارض من شجر اقلام
تكتب الكلمات وكون البحر الاظم بمنزلة الدواة وكون السبعة
الاجرام مملوءة مراد او هي تمد ذلك البحر وقول عمر رضي الله عنه
نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه قالوا فيلزم ثبوت
المعصية مع ثبوت الخوف وهو عكس المراد ثم اضطربت عباراتهم
وكان اقربها الى التحقيق كلام الوالد في كتابه كشف الغطاء

عن لو

عن لو الامتناع وفي النوار الهمدانية فانه ذكر فيه ما نصه تتبع
مواقع لو من الكتاب والسنة والكلام الفصيح فوجدت السمع فيها
انتفا الاول وكون وجوده لو فرض مستلزما لوجود الثاني ولما
الثاني فان كان الترتيب بينهما وبين الاول مناسبا ولم يخلف
الاول غيره والثاني مستغنى في هذه الصورة لقوله تعالى لو
كان فيهما الله الا الله لغدنا وكقول القائل لو جئتني
لا كرمك لكن المقصود الا عظم في المثال الاول نفى الشرط ردا
على من ادعاه وفي اسأل الثاني الموجب لاستغناء الثاني هو
انتفا الاول لا غير وان لم يكن الترتيب بين الاول والثاني متساويا
لم يدل على انتفا الثاني بل على وجوده من باب الاول مثل نعم العبد
صهيبي لو لم يخف الله تعالى لم يعصه فان المعصية متعينة
عند عدم الخوف ففقد الخوف اولى وان كان الترتيب متساويا
ولكن للاول عند انتفاء شيء اخر يخلفه مما يقتضي وجود
الثاني كقولنا لو كان انسانا لكان حيوانا فانه عند انتفاء الانسانية
قد خلفها غيرها مما يقتضي وجود الحيوانية وهذا من ايات
مستقيمة ملحة حيث وردت لو وفيها معنى الامتناع هو وقد
لخصناه نحن في جمع الجوامع فارادنا وجعلنا المناسب مراتب

احده ان يكون بالاولى لو لم يحف الله لم يعصه **والد** ان
 يكون بالمساواة اي يكون مناسبة الثاني مساوية لمناسبة المقدم
 كقوله صلى الله عليه وسلم في بنت ام سلمة انها لو لم تكن ربيبة
 لما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاة فان حلها له صلى الله
 عليه وسلم منتق من جهتين كونها ربيبة في حجره وكونها ابنة اخيه
 من الرضاة **الثاني** ان تكون مناسبة ولكن دون منسبة المقدم
 فيلحق به ايضا للاشتراك في المعنى كما نقول في القياس **الاول**
 كقياس البطيخ على البر وذلك كما نوقلت في اختك من النسب
 والرضاع لو انتفت اخوة النسب لما كانت حلالة لانها اخت
 من الرضاة فتحريم اخت الرضاة دون تحريم اخت النسب
 ولكنها علة مقتضية للتحريم كاقتران النسب ولو انتفت اقرب
 العلتين لاستقلت الضعيفة بالتعليل اذا كانت في نفسها
 صالحة للتعليل وهذه المرات لم ارم ذكرها غيري ولكنها مسانعة
 كلام الشيخ الامام فلذلك ذكرتها في كلامي **الثاني** اطلاقه وانما
 قلت المثال الثالث لقولك لانه لا وجود له وهو كقولك
 لو كان انسانا لكان حيوانا فكلها ليس في كلام الشارع
 ولا العرب وانما ذكرناه مثالا لانه قد يوجد شبيهه وهذا

بجلاف

بجلاف نعم العبد صريحا فانه امر معروف عن عمر رضي الله عنه
 وبجلاف لو لم تكن ربيبة في حجري لما حلت لي فانه حديث
 صحيح ومن عادي انما اضربه مثلا ان كان موجودا في الدنيا
 او السنة او كلام العرب او جملة الشريعة اطلعة وان كان موجودا
 اقول لقولك او حاقيل وخود واما مذهب الثوريين وخواه
 انها مجرد الربط لادلالة لها على الامتناع فقال الوالد رحمه
 الله تعالى انه مجرد للمزوريات قلت ولا شك في هذا فهذا
 تقرير كلام سيبويه وكلام المعريين وكلام الثوريين وطلوع
 الشيخ الامام مع الزيادات التي زدناها واعلم انا كتبنا
 هذا ونحن نوافق الوالد اذ ذاك على ما سراه ولذلك عبرنا
 عنه بلغة الصحيح واما الذي اراه الان وادعي ارتدادنا عن
 سيبويه اليه واطباق كلام العرب عليه فهو قول المعريين وقول
 الوالد انه منقوض بالاقبل به مما لا ينشئ لي وللشيخ الامام
 رحمه الله الباع الواسع في مضائق الفهم والتحقيقات
 الباهرة اذا حاجت الخصوم ولكنا هنا نحيد عنه فان كان
 حقا فمنا ومن الشيطان وان كان موقفا من الله تعالى
 وبيركته وترتيبه رحمه الله تعالى فاقول **والثالث**

مدلول الشرطية امتناع الثاني لامتناع العمل المقدم مطلنا
وهذا هو المفهوم من قوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل
نفس هداها ولكن حق القول مني لاملأن جهنم والمعنى
والله اعلم ولكن حق القول فلم اشأ ولم اشأ تحق القول
ولو ارادهم كثير الفسلفة ولتسارعهم في الامر ولكن الله
سلم اي فلم يريهم فذلك ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه
اخذ الى الارض ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت
الارض ولكن الله ذو فضل على العالمين ولو شأ
الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات
ولكن اختلفوا فمنهم من امن ومنهم من كفر ولو شأ الله
ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد ولو شأ الله لجعلكم
امة واحدة ولكن ليبلوكم فيما اناتم ولو كانوا يؤمنون
بالله والنبي وما انزل اليه ما اتخذوا من الهيا ولكن كثيرا منهم
فاسقون ولو اننا نزلنا اليك اليهم الملائكة وكلمهم الموتى
وحشرنا عليهم كل شي قبلا ما كانوا اليؤمنوا الا ان يشأ
الله ولكن اكثرهم يجهلون ولو ان اهل القرى آمنوا
واتقوا الفتنة عليهم بركات من السما والارض ولكن

كذبوا

كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون ولو تواضعتم لاختلغتم
في المياد ولكن ليقتضي الله امر ان كان مفعولا لو انفقت ما في
الارض جميعا ما الفت بين قلوبهم ولكن الله الف بينهم لو كان
عرضا قريبا وسفرا قاصدا لاتبعوك ولكن بعدت عليهم
الثقة ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة ولكن كره الله
ان يعاينهم ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك شيئا من
الامور ولكن يؤخرهم الى اجل مسمى ولو شأ الله لجعلكم
امة واحدة ولكن يفضل من يشأ ويهدي من يشأ ولو
يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة
ولكن يؤخرهم الى اجل مسمى وغير ذلك من الايات ومن
الحديث لو كنت متخذا خليلا لاتخذت ابا بكر خليلا ولكن
اخي وصاحبي وفي رواية ولكن اخوة الاسلام لو عطي
الناس بدعواهم لادعوا رجال دما قومهم ودمهم واموالهم
لان البيعة على المدعي واليمين على من انكر وقال الشاعر
ولو ان ما اسمي لادني معيشة كفاي ولم اطلب قايلا من المال
ولكنما اسمي لمجد مؤسئل وقد يدرك المجد المؤثر امتالي
فلو كان مولاي امرأ هو غيري ^{وقال احضر} لخرج اولا لنظري عدي

كذبوا

لست السلاوة

ولكن مولاي امره هو خالقي على الشكر والشال اول مبتدي
 لو كنت من مازن لم شبح ابلي ^{وما الحاسي} بنو القبيطة من ذهل بن شبانا
 لكن قومي وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشرفي شيء وان هانا
 وابني فتي لا يصيد وحش بهمة ^{وما احسن} فلو صاغت انشا الصاغت مما
 ولكن ارباب الخاض يتسبحهم اذا افتقروا واهدا اومسقا
 وحفت اية لو كفت تحبني ^{وقال} تنكب عني رمت ان يتكبا
 ولكن اذا ما حل كره فاحتم به النفس يوما كان للراه اذها
 فهذه الاماكن وامثالها في انها لا مستناع لانها عقت بحرف
 الاستدراك داخل على فعل الشرط متفيا الفظا او معني
 فهي بمنزلة وما رمت اذ رمت ولكن الله رمت فاذا كانت
 دالة على الامتناع ويصح تعقيبها بحرف الاستدراك دل
 على ان ذلك عام في جميع موارد ها والا يلزم الاشتراك
 وعدم صحة تعقيبها بحرف الاستدراك وذلك هو
 او مخرج كلام سيبويه فلم يخرج عنه قول الشيخ الامام
 ان ذلك يستقضى بما لا قبل به نقول عليه لانراه مستقضا
 بشيء قوله وقال تعالى ولوات ما في الارض من بحجم
 اعلام الية وقال عمر لم يخف الله الاثره قال النبي

صلي

صلي الله عليه وسلم لو لم تكن ربيتي في حجره ما علمت لي قلنا يمكن ذلك
 له الى الامتناع ونحن نوضح لك هذا قائلا ان اذا قلنا امتنع طلوع
 الشمس لوجود الميعاد فليس معناه ان تنفي طلوع الشمس راسا بل
 انتفاؤه لوجود الليل وقرق بين انتفاؤه لذلك وانتفاؤه المطلق
 فان الاول اخص من الثاني ولا يلزم من ارتفاع الخاص ارتفاع
 العام فاذا قلنا لو صرف امتناع الامتناع كان المعني به انت
 الثاني يمتنع امتناعا مضافا الى امتناع المتعذر وليس المعني
 به انه يمتنع مطلقا واذا قلت فيمن قيل لك انتقضى وضوءه
 لانه من ذكره لم ينتقض لانه من فانه لم يمتنع ولكن لنا قضي
 اخر غير المس صحيح وكذلك لك ان تقول لم ينتقض لانه لم يمتنع
 كل هذا كلام صحيح وان كان وضوءه مستقضا عندك بنقض
 اخر فان ما حصل كلامك ان الانتقاض بالنسبة الى المس لم
 يحصل ولا يلزم من ذلك انتفاا اصل الانتقاض فانما يلزم مطلق
 الامتناع في الواشوطية لوقلنا ان مقتضاها الامتناع مطلقا
 ونحن لم نقل ذلك وانما قلنا يقتضي امتناعا منكرا الامتناع منكرا
 فالمنفي خاص لا عام وانت اذا نظرت ما قريناه في منع التعليل
 بعلمين في س المجتصر والتعليقة وغيرها من كتبنا ظهر لك هذا

ظهورا قويا اذا عرفت هذا فنقول قد يؤتى بلو مسطرة على ما حسب
 العقل كونه مقتضيا لوجود شيء اخر مراد اياها ان ذلك لا يلزم
 تحقيقا لا استحالة وجود ذلك الشيء الاخر الذي ظن انه يوجد
 عند وجود ما يحسبه العقل مقتضيا كما تقول لعابد الشمس
 لو عبدتها الف سنة ما اغنت عنك من الله شيئا فان مرادك
 ان عبادتها لا تفني وفي الحقيقة الزدياد من عبادتها ازدياد
 من عدم الاغنا ولكن لما كان الكلام خطابا لمن يعتقد حاصفة
 حتى امر اجده في هذا القالب لذلك تقول للسائل اذا احكمت امر
 منعه لو تضرعت الي بالفسخ ففبع ما قضيت لك سؤالا ولذلك
 اذا جاب بصيغة ان الشرطية لم يكن مفهوم عند المعترفين بمفهوم
 الشرط كما في قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله
 لهم لان المراد قطع الالاس فالانتيان بصيغة لوفيا ضربا مثلا
 لتحقيق الامتناع لا لمقابلته اذا فهمت هذا اجبتا بك الى ما اورد
 نقضا قولهم يلزم نقاد الكلمات عند اشتراكها في الارض
 من تحق اقلام وهو الواقع فيلزم النقاد وهو مستحيل جوابه
 ان النقاد انما يلزم اشتراكه لو كان المقدم مما لا يتصور استقلال
 انه مقتضى للاشتراك اذا كان مما قد يتصوره العقل مقتضيا

فان لا

فان لا يلزم عند اشتراكه اولى واحرى وهذا الان الحكم اذا كان لا يوجد
 مع وجود مقتضى فان لا يوجد عند اشتراكه اولى فعلى لولي الالته انه
 لو وجد مقتضى لما وجد الحكم لكن لم يوجد فكيف يوجد وليس المعنى
 وليس المعنى لم يكن لم يوجد فوجد لا متناع وجود الحكم بل مقتضى
 فالخاصل ان ثم امرين احدهما امتناع الحكم لا متناع مقتضى وهو مقرر
 في بداية العقول وتاينها وجوده عند وجوده وهو الذي انشأ للتبيين
 على اشتراكه مبالغة في الامتناع فلو لا تباينها في الامتناع لما اتي بها
 فمن زعم واخالة هذه لا يدل عليه فقد عكس ما تضمنه العرب بها فانها مطلقا
 انما تاتي بلوهنا للبالغة في الدلالة على الاشتراك لما للو من التباين في
 الامتناع وانت اذا فهمت ما القيمة اليك في الآية من المعنى نقلته
 الى الاثر وغير فتقول لو لم يخف الله صهييب لم يعص لما عنده من اجل
 الله تعالى المانع له من وقوع المعصية فكيف اذا خاف فانه اذا خاف
 يجتمع مانعان الاجلال والخشية واذا لم يخف يكن المانع واحدا وهو
 الاجلال فالمعصية منتعية على التقديرين وجبى بلو تنبيهها على الامتناع
 بالطريق التي قد منها على مطلق الامتناع وقد يأتى رد ظلام الشيء
 الامام ومن معه اليها لولا تصرحهم بانها تدل على خلاف الامتناع
 في مثل ما ذكرناه **وقولنا** في جمع الجوامع ثم ثبت ان لم يناف وتطلب
 بالاولى الخاضع مما هو قيل ثم يدل على الاشياء والمعنى ان لم يناف
 وهذا الان الثبوت والحالة هذه ليس مأخوذا منها بل من دليل

نحو

الدلالة على

فان لا

اخر فان قلت اوضح لي كيف تنزّل الاثر على ما قد عيه من الامتناع فان
 قوله لو لم يخف لم يعض اذا جعلنا فيه لولا امتناع من يخ في وجود المعصية
 مستندا الى انتفاء الخوف وهذا لا يقبله العقل قلت المعنى لو انتفى خوفه
 انتفى عصيانه لكن لم ينتف خوفه فلم ينتف عصيانه مستندا الى امر
 وراء الخوف ووراء هذا صورتان احدهما ان لا ينتفى اصلا وهو
 مستحيل لانه اذا انتفى مع انتفاء الخوف المقتضي لعدم انتفائه فيما
 يحسبه العقل فلان ينتفى مع وجوده اولى واخرى والثانية ان ينتفى
 انتفا مستندا الى الخوف نفسه وهو الواقع ونظير هذا قولك
 لو انتفى من الذكر انتفى انتفا من الوضوء المستند اليه ولا يلزم انتفا
 اصل الانتفا من بل قد يحصل بطريق اولي بالبول مثلا فان قلت فما
 السر في اطلاق انتفاء الانتفا من وهو مقيد بانتفاء خاص قلت المبني
 كما اوضحناه والمعنى مفهوم من ترتيب الحكم على الوضوء وما قلناه
 يزيد ان انتفاها بما ادعيته من تعدد الاحكام تبعا لامام الحرمين
 في مسئلة تعدد العمل ثم اعلم ان ما قلناه في الالة والاثر لا ندعي
 انه ظاهرا للظهور وانما نقول انه محتمل يمكن معه جريان لو علي اسلوب
 واحد فلم يعد له عنه وان كان الشيخ الامام يدعي ان تجد فهم الامتناع
 منها تجد للضروريات فلم ينفعني هذه الاماكن هذا امر بر ما قلناه
 في لوم هذه الزيادة التي زدناها هنا من قبلنا على جميع الجوامع **وما**
قوله وترد للمعنى فتشاهد قوله تعالى قلوان لنا نارة قلبنا

كف

كره ولهذا نصب فنكون في جوابها كما ان نصب فافوز في جواب
 لبث في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما
 واما العزم فقد ذكره في الشهيل ومثاله لو تنزل عندنا فتصيب
 خيرا واما التقليل فذكره بعض النحاة وكثر استعمال الفقهاء به
 وشاهده قوله تعالى ولو علي انفسكم وقوله صلى الله عليه وسلم
 لو لم ولو بشاة وقوله صلى الله عليه وسلم انفقوا النار ولو بشق
 تمره وقوله صلى الله عليه وسلم الشمس ولو خاتما من حديد وقوله
 صلى الله عليه وسلم تصد قوا ولو يظلف محرق وقد ذكرناه في الكتاب
 وخصصنا هذه الصورة بالتمك لعله من ذكرها وكثر استعمال
 الفقهاء والاصوليين للوفي هذا المعنى وجمع الجوامع نفسه
 مشكوك باستعمالها لذلك وكذلك الخاوي الصغير وغيره من
 المختصرات وذكر الغزالي ابو علي وجها آخر هو ابن مالك من موارد
 لو ان تكون جرم فاصدر يا مبتزلة ان الا انها لا تنصب نحو ودا
 لو يذهبن فيدفعون يودا صدم لو يعمر ولكن الاكثر من لم يشبوا
 ذلك وناو لو ما ذكر ولذلك لم نذكره في جميع الجوامع مع ان جرد
 معرفة كونها مصدرة في الاصول قليلة **وما** **سورة** في باب
 النهي عقب قولنا ومطلق النهي المتضمن ولذا التنزيه في الالة الخ

فمقتناه واضح مقرر في كل من ستر من المختصر والمنهاج وليس في جمع
 الجوامع زيادة عليهما الا في موضعين احدهما التنبيه على ان
 محل الخلاف في ان النهي هل يقتضي الفساد انما هو في الحرمان
 وان التبريز يلحق به على الاظهر وانما الحقنا به لان المكروه
 مطلوب الترك والصحة امر شرعي فلا يمكن كونه صحيحا لان
 طلب تركه فوجب عدم الاعتناء به اذ اوقع وذلك هو الفساد
 وهذا امر يب مما قدمناه في مسألة الصدقة في الدار المصوبة حيث
 قلنا ان مطلق الامر لا يتناول المكروه خلافا لابي حنيفة وبنيينا
 عليه عدم صحة العملة في الاوقات المكروهة لا يتناول الامر
 مطلوب الترك والماور مطلوب الفعل فيتناقضان والعامي
 ما ذكره شيخ الاسلام عز الدين ابن عبد السلام وذلك ان علمنا
 رحمهم الله تعالى ذكرنا ان النهي في المعاملات يقتضي الفساد
 ان يرجع الي امر داخل او خارج او لازم فان كان راجعا لامر خارج
 لم يقتضي الفساد كالنهي عن البيع وقت النداء فهو راجع
 الي امر داخل او خارج او لازم وسكنوا عما شككنا فيه هو راجع
 الي داخل او خارج وهو مكان مبهم لم ار من ذكره غير ابن عبد
 السلام فانه قال في المواعيد كل تصرف هي عنه لامر يحاوزه او يقا
 مع توفر شرائطه واركانه فهو صحيح وكل تصرف هي عنه ولم يعلم

لماذا ان عنه فهو باطل حلال للفظ النهي على الحقيقة ان ذكره بعد
 ان ذكر النهي عنه لعينه والذي لم يعلم لماذا النهي عنه لامر داخل
 او خارج هو المحتمل لان يرجع لداخل **واما قولنا** والترك في شي
 التقي الخ فهو مقرر في ستم المختصر فلينظر هناك غيرنا تفيد
 وهذا ان اختياره في مسألة ان دلالة الفكرة المنفية هل هو
 باللزم او بالوضع التفصيل والقول باللزم على الاطلاق
 قول الحنفية والشيخ الامام الوالد وبالوضع مطلقا قول الثا
 رحمهم الله تعالى **واما قولنا** في التخصيص القابل له حكم ثبت
 متعدد مع نفيها التام بانه لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر فلا
 منافاة فيه فان التعدد لا ينافي في عدم الحصر فان كل غير مخصص
 متعدد نعم ليس كل متعدد غير مخصص فان قلت فاسما الاعداد
 لا تقبل التخصيص مع انها لم تكن ثبتا لم تعدد ولئن قلتم انها
 تقبل التخصيص رجع لزم ان يكون عامة فيبطل قولكم
 في حد العام من غير حصر **قلت** مدلول الاعداد واحد لا متعدد
 فان التعدد في المعدود لا في اسم العدد **فان قلت** الجمع المنكر
 حكم ثبت لم تعدد ولا يقبل التخصيص لانه ليس بهام **قلت** لم
 قلت انه لا يقبل التخصيص وقولك لعدم عموم قلنا هو
 صالح للعموم بقرينة لفظية او معنوية ولا يلزم من قابلية
 للتخصيص وقوع التخصيص فيه حال تنكير وتجرده عن
 قرائن العموم كما ان الانسان قابل للشبوت على الرحلة
 ولا يلزم خروج المخصوص عن حد الانسان **واما قولنا** في
 الاستثناء من متكلم واحد وقيل مطلقا فاشربا به الح

فعية

اسماء

المسئلة التي نقلناها في الشئ عن القاصي وهي ما اذا قال الله تعالى اقتلوا المشركين فقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحال الارزبد اهل يكون تخصيصا بمتفصل او متصل وقيل ذكره الامام الرازي بحيثا وكذلك ذكرها الشيخ صفى الدين الهندي وكانها لم يريا فيها انفلا ونحو وهذاها مسطورة في كلام مقدم الجماعة واستاذ الطائفة القاصي ابي بكر في كتاب التقریب والارشاد **ما قولنا** تاخر البيان عن وقت الفعل غير واقع وان جاز فافيد من الاقتصار على كونه جائزا لانه لا يلزم من الجواز عدم الوقوع **ما قلناه** والي وقته واقع فافيد من قول غيرنا ان تاخره عن وقت الحاجة ممتنع الا عند مجوز ما لا يطاق لوجهين احدهما ان المجوز من لا لا يطاق نحن وافقتنا المسئلة لمذهب الخصوم لا الجنب لانه يوجب ان المنع هو الجادة وان المجوزين مقابله ولذلك لا الجنب من شافعي ان يفتح مسئلة كون البطيخ ربويا بقوله البطيخ غير ربوي وهو عنده ربوي فالاصح ان يقول هو ربوي الا عند من لا يجعلها الطعم والثاني انه لا يلزم من عدم امتناعه عدم وقوعه فتبيننا على انه مع الجواز غير واقع **ما قلناه** من الجمع بينه وبين قولنا الحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات فلا يستحق جوابا **ما قلناه** ومن ثم قال مالك وبعض اصحابنا الشهادة بتوكيل فلان بن فلان فلانا شهادة بالوكالة فقط والمذهب بالنسب ضمنا والوكالة اصله فهو مفرغ عما قولنا قبله ومورد الصدق والكذب النسبة التي تضمنها

ليس

مسئلة

ليس غير كقائم في زيد بن عمرو قائم لابنوه زيداه وهي قاعدة مهمة اغفلها الاصوليون حاصلها ان مورد الصدق والكذب في الخبر هو النسبة لا واحد من طرفيها فاذا قلت قام زيد فقبل صدقت او كذبت انصرف ذلك الي قيام زيد لا الي ان ذلك المشار اليه بالقيام هو اسم زيد او عمرو وتظهر فائدة هذا فيما لو كان مختلفا في اسمه فلا يستفاد من ذلك انك حاكم بان ذلك اسمه بهذه المتضمنة ولذلك لو قلت قام زيد بن عمرو فالمراد بقيام هذا الرجل لا كونه ابن عمرو فاذا قيل صدقت كان معناه صدقت في ان المشار اليه قام لانني انه ابن عمرو ولذلك يصح قوله صدقت ممن يوافقك على قيامه وبخالفك في نبوه له و نعم اذا وقع هذا في كلام الصادق دل على صحة الطرفين والنسبة ولذلك استدل الشافعي رضي الله عنه على صحة قلنا انك الكفار بقوله تعالى وقالت امرأه فرعون وفي ابي لهب وامراته حاله الخطب وقال ما معناهما كلاما معناه امرأة للكافر وقولنا ليس غير في جمع الجواهر هو الصواب فغير اسم ملازم للاضافة معني ويجوز قطعه عنها لفظا ان فهم معناه وتقدم كلمة ليس و يقع في كلام الفقهاء لا غير وقيل انه لحق وقد وقع فيه ابن مالك حيث قال في التسميت في المحذوف اللام ما يتم في الاضافة لا غير اهو والصواب ليس غير كما قلناه ويجوز فيه وجوه من غير متواتر على اخصار الاسم اي ليس المورد غير بها فاضمر اسم ليس وقطع غير عن الاضافة لفظا والثاني

فه

اللهم بلا تنوين وفتح زعم المبرد والمتأخرون انها ضمة بيا وان غير
 شبيهة بالغايات كقبيل وبعد فعلى هذا يجوز ان يكون اسما وان
 يكون جزا وقال الاضمر انها ضمة اعراب لانه ليس باسم زمانه
 كقبيل وبعد ولا مكان كغرف وحتة وانما هو بمنزلة كل وبعض
 وعلي هذا فهو الاكم وحذف الجز وقال ابن خروف يحتمل الوجهين
 والثالث الفتح والتنوين فتقول ليس غيرا والرابع الضم
 والتنوين وعلى هذين الوجهين كل الحركة اعرابية لان التنوين
 اما ان يكون للتمكين وتنوين التمكن لا يخلو الا للمعجب
 واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكورا اذا عرفت ذلك
 فنقولنا ومن قال مالك الخ واضح البناء والمعنى انه من هنالك
 وهو ان الثابت النسبة فقط قال مالك وبعض اصحابنا
 اذا شهد شاهدان بان فلان بن فلان وكل فلانا كانت
 شهادة بالتوكيد ولا يستفاد منها انها شهد ابا بنوة فليس
 موضع في محالة اخرى في البنوة ان يقول هذا ان شهد الي
 بالبنوة لقولهما في شهادة التوكيد اي فلان بن فلان والمذهب
 الصحيح عند علمائنا انه شهادة بالتوكيد اصله وهذا واضح
 لانه مورد الكلام ومقصده بالنسب ضمنا وهذا قد يشكل على
 هذا الاصل ولا اشكال فيه لانا لما صدقنا اننا شهدين كانت
 قولنا لهما متضمنا لذلك وهذه المسئلة مسطوية في الاثران
 لا في معنى الهوى وفي الحاوي للراوردي في باب التفضل في
 الشهادة والعلم بها فان قلت احكم القاصي بما شهد به ضمنا
 قلت لا بد من ايراد لفظ الشهادة كعلي مقصه بالاصالة وقعت
 الدعوى به **في الخبر** الصحيحين فنقولنا من اجتمع مؤمننا

شکوہ ۲

4.

۷
کل مور

نحمد صلى الله عليه وسلم وان لم يرد ولم يطل فترجعه ان من موصولة
والذي اجتمع والاجتماع معروف لغة وعرفا وهو المجامعة والمما
وهو جنس ومؤنسا حال من من وهو فصل يخرج في المجتمع حال
كفره ونحمد صلى الله عليه وسلم فصل ثان يخرج في المجتمع يعرف
وانما غزينا لفظك راى الواقع في مختصر ابن الحاجب وغيره لانك
ان نصبت النبي صلى الله عليه وسلم في قولك من راى النبي صلى
الله عليه وسلم وهو الاظهر لم يطر دلتور ود ابنه ام مكتوم وان
روى عن ابن عباس الصحابة فانهم لم يردوه ولم ينفعوا لان من
راى في النوم فقد رآه حقا وليس بصحاب وان رفعت لزم
ان يكون من وقع بصر محمد صلى الله عليه وسلم كان صحابيا
وان لم يقع بصر هو علي محمد صلى الله عليه وسلم ولا يعلم احدا
قال بذلك ولو قيل به لزم ان يكون كل من عاصر هذه المئات
لانه كشف له ليلة الاسراء وغيرهما عنهم اجمعين وراهم كلهم
بل نقول يلزم ان تكون امته اصحابه لانه راى الكل اراه الله
ايهم وايضا فالخصوصية انما هي لوقوع بصرنا على تلك الطلعة
الشمسية التي تنطبع منها في القلب نور يشرق به فلماذا عدلنا
الى لفظ الاجتماع وزدنا لفظ الايمان وقد ذكر الشيخ ابو عمرو
ابن الصلاح من المحدثين والامدي من الاصوليين ولا بد
منه فان اجتمع كافر به صلى الله عليه وسلم لا تثبت له صحبة
قاله البخاري في صحيحه حيث قال من صحب النبي صلى
الله عليه وسلم اواره من المسلمين فهو من اصحابه وحكاة
القاضي عياض عن احمد بن حنبل رضي الله واما اشتراط

66

2

احد الامرين من الغزو اربعة سنة فهو قول سعيد بن المسيب رحمه الله
 حكاه ابن الصلاح وغيره وهو ضعيف يلزم منه اخراج جبر بن
 عبد الله ووائل بن حجر ومعاوية بن الحكم وغيرهم ممن وفد على النبي صلى
 الله عليه وسلم هاهنا ثم تبع وبعدة فلم يبق واقام عنده اياما ثم رجع الى قومه
 وروى عنه احاديث ولا يعرف خلافا بين الناس في عدم من الصحابة
 اذا عرفت ما عرفناه بالصحابي فانما منبهوك هذا على مهمات احدها
 انك قد تقول المذموم من الاجتماع المجالسة او المماثلة ولو شيئا
 يسيرا وهذا يلزم عليه خروج من لم يجالس ولم يمش بل رأى على
 بعد مع كونه صحابيا فتقول الرائي على بعد ان لم يكتف له في الله
 في ثبوت الصحبة فان لفظ الاجتماع على ما تزعى اصح فان التقي به
 وهو ظاهرا اطلاق لفظ الرؤية فانما ندعى انه مجتمع به وان الاجتماع يحصل
 اما بالمجالسة وان لم يكن معها رؤية واما بالرؤية وان لم يكن معها مجالسة
 هذا الذي يظهر فحقنا دائرون بين منع كون الرائي على بعد صحابيا
 ودعوى كونه مجتمعاً ثم نحن الان نضمن سلامة جمع الجوامع عن كل اعتراض
 بل كل احد يؤخذ من قوله ويترك الا صاحب هذا الخبر صلى الله عليه
 وسلم فان منع لغة او عرفا او شرعا ما يظهر لنا من صدق الاجتماع
 على كل من هذين او ان الرائي من بعدد اجتماع او سماع الكلام
 حتى يثبت عنه والثاني ان من اجتمع كافر به صلى الله عليه وسلم ثم اسلم
 ولم يرم بعد الاسلام ولكن روى شيئا سمعه منه في حال كفره ولم يروى
 يكون صحابيا وظاهر كلام احمد بن حنبل رضي الله عنه والخاري وغيرهما
 انه لا يكون ولذلك ذكره عبد الله بن صبياد في الصحابة وقد كلفه
 النبي صلى الله عليه وسلم ووقف معه في قضية المشورة مع كونه
 لم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعتد والله بذلك اللقاء
 والكلام في حال الكفر والثالث من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم
 قبل المبعث وهاهنا ثم اسلم بعد المبعث ولم يلق النبي صلى الله
 عليه وسلم فهل يكفي بذلك اللقاء الاول مع اسلامه في زمنه وهذا

بخلاف

بخلاف من اسلم الابد وفاته فيه نظر واحتمال وقد روى ابو داود
 في الصحيحين عن عبد الله بن شقيق عن ابيه عن عبد الله بن ابي
 الحماس قال بايعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يبعث وبعثت
 له ببيعة فوعده ان اتيه بها في مكانه ونسيت ثم ذكرت بعد ثلاث
 فخرجت فاذا هو في مكانه فقال يا فتى لقد شققت علي انا هاهنا منذ
 ثلاث انتظرك فهذه القصعة كانت قبل النبوة ولم يكن ابن ابي
 الحماس اسلم اذ ذاك قطعا ولكنه اسلم بعد ذلك ولم يثبت لنا انه
 صحبه بعد الاسلام فلو فرض انه لم يلقه بعد الاسلام جاز فيه هذا النظر
 وانه الى اليهودوت ابن صبياد من جهة ان مجالسته اياه قبل المبعث
 وفوقه من جهة انه اسلم في حياته والرابع من اجتمع به بعد المبعث
 واسلم به قبل وفاته صلى الله عليه وسلم وهذا ايضا فيه نظر واحتمال
 وهو اولي بالصحة من القسمين السابقين والخامس من صحبه
 ثم ارتد بعد وفاته ثم عاد الى الاسلام فعل الخطر ردة تلك الصحبة
 فيه نظر والانه عند علي اصول اصحابنا عدم الاضابط وعلى اصول
 الحنفية الاضابط وذلك لانهم يجعلون هذا اسلا ما يجد اوجب
 فيه استثناء الحج ولا يعتدوت بتسبغ واما علما وناقان الخطوط
 عندهم مشروط بالموافاة على الردة واصل هذا مسألة الشقاوة
 والعادة الآتية ويؤيد اصحابنا ان المحدثين لم يخلوا في عهد
 الاشعث بن قيس من الصحابة وجعل احاديثه مسندات وكان
 ممن ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع بين يدي ابي بكر
 رضي الله عنه وزوجه اخته والسادس من كان مسلما في حياته
 صلى الله عليه وسلم ولم يرم قبل موته ولكن رآه بعد الموت قبل
 الدفن هل يكون صحابيا اما من يثبت الصحبة لمن اسلم في حياته
 صلى الله عليه وسلم وان لم يرم وهو ابن عبد البر فلا ريب عنده
 في ان هذا صحابيا ونحن انما نتكلم على المذهب المختار وهو شرط

احد الامر من الرؤية او المجالسة الذي يعبر عنه بالاجتماع والاطراف عندنا
 ان هذا غير صحيح بل من ذا الذي اتفق له حتى يجتمع عنه
 ان ابوداود وريب خويلد بن خالد الهندي الشاعري وقصته مشهورة فانه
 اخبر بمرض النبي صلى الله عليه وسلم فساقر نحوه فقبض صلى الله عليه وسلم
 قبل وصوله المدينة ببسبر وحضر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وراه مسجى وشهد دفنه ولم يشب عندي انه لما رآه مسجى كثر له
 عن وجهه الكريم فان لم يكن له عن وجهه فلا ريب في اشتغال القصة على
 مساق المذهب المختار **واما قولكم** هل يشمل الذكور والاناث **ب**
 نعم وكانكم تصورتم ان لفظ الصحابي لا يصلح الا للمذكر بل تقول
 صحابي وصحابية للمذكر والمؤنث ونحن نقول انما يقال اذا قصد بالها
 واحد بخصوصه اما اذا قصدت الحقيقة من حيث هي فلا تقول صحابي
 املا فانهم ذلك واستعمل في الاسماء المستعارة كلها فهو دقيق وله تحقيق
 بطول **ذكر** قولنا بخلاف التابعي مع الصحابي فاشارة الى انه
 لا يكتفى في كون المرء تابعيا بمجرد اجتماعه بالصحابة كما يكتفى في الصحابة
 والخارق ان طلبة المصطفى صلى الله عليه وسلم ينطبق من رؤيتها
 او مجالستها نور لا يشهد الا حد من خلق الله تعالى مثله فالمرجع
 في تفسير التابعي الى العرف **واما قولكم** في عمل معلوم هل المراد القطع
 فقد قال الامام في المحصول اما المعلوم فليس يعني به مطلق متعلق
 العلم فقط بل ومتعلق الاعتقاد والظن وانا قول لا حاجة الى هذا
 فان المراد بالمعلوم هنا تلك الصورة المشهورة بها فالعلم المراد به
 الصور لا المصطلح ويوضح ذلك انهم انما ذكروه عدولا عن لفظ
 الشيء لبتناول الموجود والمعدوم فقصدهم وابتدعوا التعميم لا
 التخصيص **اما قولنا** في مسائل العلة والظن كاللام ظاهرة المقدرة
 نحو ان كان كذا قالبا قالنا في كلام الشارع فالراوي الغفيرة فغير
 ومنه ان واذا وما مضى في الحروف الاقضية لا تجده في غير هذا

الكتاب وتقدر ان ما يدل على العلة ظاهرة مراتب اعلاها اللام
 لوضوحها فيه وهي مرتبات اعلاها اللام الظاهرة نحو فعلت كذا
 لكذا ومنه وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ويتلوهما المقدرة
 فلا ريب ان المقدرون الملقوظ نحو ان كان كذا ومنه ان تقولوا
 انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا فانه مفعول من اجله قد
 البعريون كراهة ان تقولوا والكوفيون لئلا تقولوا ولاجل ان
 تقولوا وفي حديث الزبير ان كان ابن عمك والمرتبة الثانية البيا
 والثالثة انما اذا اتى اوضح في السببية من الفا لكثرة استعمالها فيها
 سطر في كلام الشارع هذا الشارة الى ان هذه الالفاظ كما اختلفت
 مراتبها في انفسها كذلك اختلفت بحسب وقوعها في كلام القائلين
 فهي في كلام الشارع اقوى منها في كلام الراوي وفي كلام الراوي
 الغفيرة اقوى منها في كلام غير الغفيرة مع صحة الاحتجاج بها في
 الكل خلافا لمن توهم انه لا يخرج بها الا في كلام الراوي الغفيرة
 وهذا الجحث توهم بعض المتأخرين وليس قولنا فلذلك لم يحكم
 وزعم الاقدي ان الوارد في كلام الله تعالى اقوى من الوارد
 في كلام النبي صلى الله عليه وسلم والحق وايضا ذكر الشيخ رضي الدين
 الهندي مسا وانما عدم احتمال تطرق الخطاء فيها فلذلك
 عبرنا بالشارع ليشمل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم **واما**
 عدولنا عن لفظ الظن الى لفظ التوهم في التعادل فلان الظن
 ما يكون المتطرق فيه راجحا ولا ريب في انه يتزوج المتعارفين في
 حديثين لا ناعلي قطع بانه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم حديثان
 متعارضان معاذ الله تعالى قال امام الاثمة ابو بكر بن خزيمة
 لا اعرف انه روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثان
 باسنادين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأت به حتى

تليين

في

أولف بينهما انه معني فمن كان عنده ما حسب فيه التعارض فلما
 حتى ايقن لك خطاه في حيانته والافكين يؤلف بين متعارضين
 حقيقة اذا عرفت ذلك فالمجتهد اذا اشتبه عنده امر حديثين
 فهو يجسبهما متعارضين ويعلم انه لا تعارض في نفس الامر بان صيا
 ناشئ اما عن اختلاف فهمه او اختلاف السند او غير ذلك ولا يهتدي
 الي تعيين تلك الجهة التي الي فيها ولو اهتدي اليها لما توهم
 التعارض واذا صح لك هذا الاح ان استعمال لفظ التوهم وهو
 ما يكون الجانب المتوهم فيه مرجوحا خيرا من لفظ الظن واما طلب
 الجمع بين عدم اشتراط العدالة في الاجتهاد واشتراطها في
 يستغني وان كان في نفسه مجتهدا وانما فائدة الخلاف في ان
 العدالة هل هي ركن في الاجتهاد انه نفسه هل يحرم عليه التقليد
 لانه مجتهد فان فقد ان العدالة لا تمنعه هذه الرتبة او لا لانه
 غير مجتهد بناء على ان فقد انهما مانع **وما الجار والمجور** في قولنا
 على الحقيقة لا الجاز من قولنا القرآن كلامه على الحقيقة لا الجاز
 مكتوب في مصاحف فحنا محفوظ في صدورنا مقروء بالسنن
 فيعلق باسم المفعول في مكتوب ومحفوظ ومقروء وتعرس
 انا نعتقد ان القرآن يطلق على المعنى القائم بالنفس وهو كلام
 الله حقيقة لغوية وعقلية وعلى المكتوب في المصحف والمحفوظ
 والمقروء فان لكل شيء اربع وجوه في الاعيان وان شئت
 قلت في نفس الامر وفي الخارج وهو قبيح بصدده المعنى
 القائم بالنفس ووجود في المبان وهو الخط واليه الاشارة
 بقولنا مكتوب في مصاحفنا وفي الاذهان واليه الاشارة بقو
 محفوظ في صدورنا وفي اللسان واليه الاشارة بقولنا مقروء
 بالسنن فاذا قلت الله فقد نطقت بالله حقيقة واذا كتبت

لقد مصاحفنا

ذلك

ذلك فقد كتبتته واذا تصورته بدته فقد تصورته حقيقة وهو
 في نفس الامر تلك الذات المقدسة واذا قلت الله معبود في محار
 مذكور بالسنن متزع بقلوبنا فكل ذلك حقيقة ولا يلزم منه حلول
 الباري سبحانه وتعالى في المحاريب ولا السنة والقلوب جل سبحانه
 وتعالى عن ذلك علوا كبيرا واعلم ان هذه العبارة وهي قولنا القرآن
 كلامه الخ هي عبارة استاذ الطائفة ابي القاسم القشيري في عقيد
 التي اخبر بها في مدينة نيسابور في الواقعة المشهورة واعتقد
 بحقيقة الاشاعة سلطان الكلام وغضنفر الاعلام امام الحرمين
 ابو المعالي الجويني والشيخ ابي اسحاق الشيرازي والحافظ ابي
 بكر البيهقي وهو لا دأمة ذلك العصر الذين لم يات بعدهم بهم نظير
 ان كان الاشاعة حيث لم يزد هم الجم الفقير ولا ينبغي ان يفهم من
 قولنا مكتوب في مصاحفنا الخ ان عين القرآن موجودة في الورق
 فان كلامه تعالى قديم ازلي ليس بحرف ولا صوت ولا يتصور ان
 ينقلب مداد في اللوح وشكلا فنظرو بالاهداف بل الكتابة من
 فعلنا والمكتوب كلامه تعالى والذي قلنا انه مكتوب في المصحف ولم
 نقل موجود فانك تكتب لفظ زيد على الكاغد ولا يكون زيد حالا
 في الكاغد وانما يكون مكتوبا فانهم ذلك وهذه مسئلة عظيمة
 الخطب طويلة الذيل وما ذكرناه هو حاصل مذهب اهل السنة
 ووراءه مذهبان مذهبان للصدق ضالان عن نبع الحق مذهب
 الاعتزال وهو مهجور ومذهب الخو وهو مقهور مردول اذا عرفت
 هذا فليقع البحث بعده في قولنا لا الجاز من قولنا القرآن كلام
 على الحقيقة لا الجاز فانك قد تقول ما فائدة مع ان في قولك
 على الحقيقة ما يعني عنه فنقول الحق تطلق تارة ويراد بها

كنه الشيء كما تقول حقيقة الجوهر التخييل وهذا يحمل نظر المتكلمين فاذا قلوا
 حقيقة كذا ارادوا كنهه واخري ويراد مقابل المجاز كما تقول حقيقة
 الاسد الحيوان المفترس وهذا يحمل نظر الاصوليين فان فهمت
 نقلناك الى المقدم وقلنا لك القرآن بالحقيقة العقلية هو الكلام
 النفس وهذه الحقيقة لا يقال لمقابلها مجاز بل قد يكون
 ايضا حقيقة ولكن باعتبار اخر وهو اعتبار اللغة او الشرع
 او العرف لان المقاييس عند الاصوليين ثلاث وهو بالحقيقة
 اللغوية لقند فلو قلنا على الحقيقة وسكننا الاوهم ان المراد
 الحقيقة العقلية التي يعينها المتكلمون وليس كذلك لان
 تلك الكلام النفس فلما قلنا لا المجاز تبين ان المراد انما هو
 الحقيقة اللغوية فانهم ذلك فهو من اسرار هذا الكتاب
 قولنا ثم لا يتبدل ان في العادة والثبوت فمن امهات مسائل
 الكلام وعظائم قواعد الشرع ولا تسع هذه الاوراق تغريبها ولكننا
 نخبر القول وناتي بما فيه مقتض وبلاغ فنقول اختلف المتكلمون
 رضي الله عنهم في بعدق في ان العادة والثبوت فيمكن ان
 يكون شخص سعيد ثم يتغير فيقلب والعباد بالله شقيان
 وبالعكس فذهب قوم الى انهما يتبدلان واخرون الى انها لا يتبدلان
 ومن هؤلاء من ضم اليهما الاجل والرزق ومنهم من اقتصر عليهما
 وذهب قوم الى ان الله تعالى كتابين سوي ام الكتاب ليعلمها
 ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب لا يغير منه شيء وهذا مروي عن
 ابن عباس ومجاهد وغيرهما ونزلوا عليه قوله تعالى يحوي الله ما يشاء
 ويثبت وعنده ام الكتاب واما كل شيء اصله فكان الكتاب الذي
 لا يغير منه شيء هو الام والكتابات الاخران بقبولان التفسير
 وهذا حاصل اختلافهم في المسئلة ونص على عظم تشاجر الناس

هل يتبدل
 ٢

فيها

فيها عندي سهولة الموقع آيلة الى الاختلاف اللفظي والبارع
 المحض وليست قطعية وانما هي من مسا لك الظنون والارواح
 عندنا القول الثالث المحض والى ابن عباس رضي الله عنهما وعليه
 تتزل الايات والا حاديت من الجانبين بل اقول لا ينبغي ان
 يكون في المسئلة خلاف لولا تضرخ كثير من المفسرين بان قنات
 والفيهاك وابن الجوزي جرح ذهبوا الى انه قد يجرى ويثبت من
 ام الكتاب ايضا والقول المخرج عندنا هو ما عزي الى الاشعري
 وعليه مبرينا في جمع الجوامع وانا ادعي انه مذهب السلف وهندل
 فذلك بقوله في خطبة الرسالة واستهديد بهداه الذي لا يصل
 من انعم به عليه اهد وفروعه في الحج وغيره تدل على ذلك ومقابلته موز
 الى ابي حنيفة رضي الله عنه قال علماؤنا السعيد من ختم له بالخير
 والشر مقابله ولما ينفع من ساءت خاتمة قنات طير من ايات
 ولما يتفح من لينف من حسن خاتمة تقدم متقال حبة من
 فزل من ايات والكتاب والسنة يدلان على ما رجناه قال الله
 تعالى فمنهم شقي وسعيد وانما اراد بالشقي من مات على كفر
 وبالسعيد من مات على ايمان الحكمة بعد ذلك على الغشيين بما يقتضيه
 الموافاة وروي ابن عمر رضي الله عنهما فيما ذكره الواحد في سبط
 وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحو الله ما شاء وثبت الا
 الشقاوة والعبادة والموت وهذا انص قاطع للنزاع ان ثبت انما
 ومع من حديث عائشة رضي الله عنها قالت اني رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بصي من صبيان الانصار ليصلي عليه فقلت طوبى
 له عصفور من عصاف الجنة لم يعمل سوا ولم يدركه ذنب فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم او غير لك يا عائشة ان الله خلق الجنة
 وخلق لها اهلا وهم في اصلا ابائهم وفي صحيج مسلم من حديث

سراقة يارسول الله اخبرنا عن ديننا هذا كما انا خلقنا له السابعة في اي شيء
 نعمل اني شيء ثبتت فيه المتقادي وجرى به الاقدام ام في امر متباين
 فقال بل فيما ثبتت به فيه المتقادي وجرى به الاقدام قال سراقة ففهم العوام
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلموا فكل عامل يسر لما خلق له وذكر عبد الله
 ابن عطاء ان عكرمة بن خالد حدثه ان ابا الطفيل حدثه انه سمع عبد الله بن مسعود
 يقول انما الشقي من شقي في بطن امه وان السعيد من وعظي بغير رزق
 ابواسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن ابي بن كعب
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المظلم الذي قتلته الخضر طمعه الله يوم
 طمعه كافر قال اسحاق بن راهويه وكان الظم قاله موسى عليه السلام قتلته
 نفسا زكية فاعلم الله الخضر ما كان الفلام عليه في المظلم التي قتلته طمعه ما كان
 قد طمعه كافر واحد حديث صحيح ثابت في روي الزرار عن حديث عطاء قال
 كتب نجدة الحروري الى ابن عباس يساله عن قتل الصبيان فكتب اليه اني عيبي
 اما الصبيان فان كنت انت الخضر تعلم المؤمن من الكافر فاقتلهم فان قلت
 ما تقولون في حديث ابن مسعود عن الصادق المصدوق صلى الله عليه
 وسلم ان احدكم لم يعمل بعمل اهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها الا ذراع
 الحديث قلت هو او اوضح ادلتنا اذ فيه ثم يومر باربع كلمات كتب رزقه
 واجله وعمله وسعي ام سعيد فدل ان هذه الامور لا تبدل ولا اعتبار بالاعمال
 بعد ما فان قلت كيف سماه عمل اهل الجنة قلت قد جاء في حديث امر صحيح
 بعمل اهل الجنة فيما يريد وللتباس وفي جامع الترمذي مرقوعا فرج ربكم من
 الصبا وفرقة في الجنة وفرقة في الصبر وفي مسند الامام احمد رضي الله
 عنه من حديث ام الدرداء عن ابي الدرداء سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول فرغ الله تعالى الى كل عبد من خمس من اجله ورزقه واثره وخدمه
 وسعي ام سعيد واحدا ما قوله تعالى يجوز الله ما يشاء ويثبت فقلل خصوص
 بما ذكرناه لقوله بعد ما وعنده ام الكتاب وعندي انها غير مخصوصة مع

وم طبع ح

قولي

قولي بعدم تبدل العادة والتقافة وذلك انه يجوز ما يشاء ويثبت لا انه يجوز كل شيء
 ويثبت من نذري التخصيص والكلام في ان العادة والتقافة هل شاء يجوزها واذا شاء
 اولافان قلت ان شاء يجوزها واذا شاء فذلك الوقت يصح دعوى التخصيص فانهم
 ما قلناه فقل غفل عنه الاكثرون وظنوا الالة مختصة عند من لا يرى التبدل وليس
 كذلك بل اقول لو قلت شئت محوكل شيء واذا شاء لكنت اقول بالتبدل ولا منفعة
 لانها صيغة خبر لا انشاء فلا يقبل عند التخصيص لان التخصيص عندي لا يكون
 الا في الانشاءات ومما اراه ان الاخبار لا يكون فيها عام مخصوص وانما يكون فيها
 عام مراد به الخصوص ولنا في هذا المقام تحقيق طويل لسناله الان وقال سعيد
 ابن جبير يجوز الله ما يشاء من انشاء في نسخه ويثبت ما يشاء فلا ينسخه واماما
 رواه ابن جرير في تفسيره وغيره من حديث ابي عثمان النهدي ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه كان يطوف بالبقيع ويبكي ويقول اللهم ان كنت كذبت على شقوة
 او ذنبا فاحم فانتك محوما تشاء وتثبت وعندك ام الكتاب وكذلك روي عن ابن
 مسعود عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم راع ام الكتاب بعقوله
 ام الكتاب اذا عرفت هذا فام الكتاب هو اصله وهو الذي في الازل في علم الله تعالى
 وذلك لا يتغير ولا يتبدل واماما في الكتابين الاخرين فيقبل الجور والاثبات فنقولنا
 من كتب في الازل اشربنا به الى ام الكتاب لانه الذي في الازل واما اللوح المحفوظ
 فحادث يجوز الله منه ما يشاء ويثبت وكذلك الكتاب الاخر الذي اشار اليه ابن عباس
 وغيره فانه قلت اني الازل كاتب وكاتبه ومكتوب قلت ليس في الازل كلام ومشكل
 وقد قال تعالى كتب علي نفسه الرحمة كتب في قلوبهم الايات كتب الله لا علمين ان
 ورسل فكما عقلت كلاما ليس بحرف ولا صوت فاعقل كتابه ليست تعلم ولا مداد
 واما قولنا وابوبكر رضي الله عنه ما زال بعين الرضا منه من عبارات شجنا اليه
 الحسن الاشعري وهي واحدة لمن انفع له ما قد مناه من عدم التبدل في العادة
 والتقافة وقد ظن جماعة من الخنفية وغيرهم ان ابا الحسن الاشعري رضي الله عنه
 يقول انه كان مؤمنا قبل المبعث وهذا المذهب يقول ابو الحسن ولا صحابه ومعنى
 قوله لم ينزل بعين الرضا انه بحاله غير مغضوب فيها عليه لعلم الله تعالى انه سيؤمن
 ويعير من خلاصة الابرار وهذا كما انه اذا تلبس عبدك بمصيائك وانت تعلم انه
 سيمود الي طاعتك ويصير من اخصائك فانه في حالة بعده عنك بعين الرضا

منك ولا تنقم عليه فعلمه ذلك لعلمك بما يؤول اليه حاله فانهم وقائق كلام شيخ
 اهل السنة والجماعة ومقتدى الطوائف الذين هم على حقيقة الطاعة ابي الحسن
 كرم الله وجهه واعلم ان هذه العبارة المحفوظة عن ابي الحسن في حق الصديق رضي
 الله عنه لم تحفظ عنه في حق غيره وكان الوالد رضي الله عنه يقول ان لم يثبت
 له عنده حالة كفر بالله تعالى وكاف يقول لعل حاله قبل الميعة كحال زيد بن عمرو
 ابن نفيل واضربه وذكر ذلك في شتم المنهاج وانت اذا عرفت هذا فمقت السرف في
 تخصيص الصديق رضي الله عنه بالذكر عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم
 اجمعين وعلمت ان قولكم في السؤال مع ان حاله قبل الميعة معروف ان اردتم به
 انه تقدم منه كفر ليس بقويم واما كرامات الاوليا فيخرج لاجل هذه الاصلفيا وحي
 بمخرجه عنه فمالنا ولهذا المقام حشرنا الله تعالى في زمرة العلماء ولكننا نقول قال
 الاستاذ ابو قاسم القشيري في الرسالة ما نصه واعلم ان كثيرا من المقدرات يعلم اليوم
 قطعا انه لا يجوز ان تظهر كرامة للاوليا ضرورة اول شئ ضرورة يعلم ذلك فتمسكها
 انسان لا من ابوين وقلب جاد بهيمة او حيوانا وامثال هذا هو قائله وبما مل قوله
 لضرورة او شبه ضرورة يعلم ذلك وقولكم هل يلحق بولد دون والد ما ياتله عجيب
 ان عبارتنا قال القشيري ولا ينتهون الى نحو ولد دون والد لعل لفظ نحو ساقط من
 نسخكم والمماثل له قلب جاد بهيمة ونحوه كما رأيت في كلام القشيري واما اطلاقنا عدم كفر
 اهل القبلة فهو المنقول عن الأئمة الثلاثة الشافعي وابي حنيفة وابي الحسن الأشعري
 فاما ابو حنيفة والاشعري فالمنقول عنهما صحيح لأن ابا حنيفة قال انا لا افر احد
 من اهل القبلة وهذا نصريح والاشعري قال في كتاب المقالات ان المسلمين اختلفوا
 بعد نبينهم صلى الله عليه وسلم في اشياء منفل بعضهم بعضها وثبنا بعضهم عن بعض
 فنصاروا فرقا متباينين الا ان الاسلام نعم جميعهم هو وهذا صريح ابيهم واليه
 استرنا بقولي في القضية النبوية بل كل اهل القبلة الايمان يجمعهم ويعتقون كالتوحيد
 واما الشافعي رضي الله عنه فاخذ ذلك من قوله لا ارد شهادة اهل البدع والاهواء
 الا الخطا بية فانهم يعتقدون شهادة الزور قال بعض استئنا وهذا لا يدل على
 اطلاق عدم التكفير مطلقا فان مخالفة الحق في الديانات تارة توجب البدعة والفتنة
 وتارة توجب الكفر والمخالفة في الاول هو المسمى باهل البدع والاهواء دون
 الثاني قلت وقد وقع من غير طريق عن الشافعي رضي الله عنه تكفير لقال خلق
 تكفيرهم القرآن ثم ذكر الحاكم ابو عبد الله عن علي بن سهل قال سالت الشافعي عن القرآن
 البدع والاهواء
 عدم التكفير

فقال كلام غير مخلوق قلت فمن قال مخلوق فما هو عندك قال كافر قال قلت كافر
 فاذا قيل لي عندك قلت اقول قاله لي الشافعي قال نعم ان سئلت عند اقول ان
 الشافعي قال هو كافر وقال ابي حنيفة سمعت الربيع يقول تكلم حصص القرء عند
 الشافعي فقال القرآن مخلوق فقال له الشافعي كذبت بالله العظيم وذهب جماعة
 من استئنا الى تكفير المجسمة لانهم جاهدون بالله تعالى يعبدون غير الله تعالى
 والمختار انه لا يكون احدا من اهل القبلة الا من ينكر ما يعلم بحسب النبي صلى الله
 عليه وسلم ضرورة كذا في الحشر والعلم بالخبر ثبات وفي الحقيقة هذا ليس من
 اهل القبلة فصح اطلاقنا عدم كفر احد من اهل القبلة ووقع في التلها و
 وغيره بذنب وهي زيادة لاجابة اليها فانه ان لم يكن ذنب لم يقع كلام في
 التكفير وقولكم مال المستحيل يقول ان كان مستحلا بنا ويل لغير مشهور فانه
 لا يلزم وان كان مستحلا لما علم بالضرورة فليس من اهل القبلة على ان
 تفصيل القول في التكفير قد سبق في الاجماع وانما ذكرناه هنا لانه من تمام
 العقيدة واما مسألة الاسم والمسمى فمعرفة في كتابنا السيف المشهور في شرح
 عقيدة الاستاذ ابي منصور فانظر بها من هناك واما مسألة الاستئنا
 ففيها هذا ذهب احدتها عدم الجواز وهو رأي ابي حنيفة وجماعة والثاني
 الجواز وهو رأي الاكثر والثالث الوجوب وانكل مطبقون على ان ذلك
 ليس على معنى الشك في الحاضر ولا فيما هو واقع الآن ولا في المستقبل بالنسبة
 الى العقدة والتعظيم وقولكم هل الافضل الاستئنا جوابه يعرف اذا التحققت
 ما يعنيه القوم بالاستئنا ولهم خمس تاويلات احدها مراعاة الادب ونحوه
 القول بانه للشرك بذكر الله تعالى في جميع الامور قالوا وفي قوله تعالى لن دخلن
 المسجد الحرام انه شأ الله اشعار بتاديبنا بهذا الادب وان كان الحكم معطوفا
 به وعن علقمة في المسحاة لانياتنها زوجها ولا تقوم ان شأ الله فكيف
 له انك اذا قلت ان شأ الله شككت قال اذا قلت ان شأ الله فليس فيه شك
 وكان ابي عون قلما يتكلم الاستئنا في كلامه فقيل ان شكك فيما تستئني فقال
 ما استئني فيه فهو اليقين وما شككت فيه لا تكلم به وتاويلها ان المعنى
 النفس بركة التركيب فان من قال انا مؤمن فقد ذكر لنفسه وتاويلها ان المشيئة
 راجعة الى كمال الايمان ورابعها ان المشيئة راجعة الى ما يقع من الاعمال
 وخامسها ان المشيئة متعلقة بما في علم الله تعالى من الخاتمة فان العبد لا يدري

فقال

ما اراد الله تعالى به فالله تعالى الموافاة ولا يخفى عليك ان
التاويلين فيها يجوز في لفظ الاستثناء دون لفظ انا مؤمن والثالث والرابع
فيهما يجوز في لفظ المؤمن دون الاستثناء لان كمال الايمان قدر زائد عليه
وكذلك الاعمال لان الايمان عندنا التصديقه واما الخامس ففيه دقتة فتقول
ان قلنا السعادة والتقاوى لا يتبدلان فلا يجوز فيه لانه لا يدري اسعد هو
ام لا لان ذلك انما يتحقق بالخاتمة وان قلنا يتبدلان في كونه مجازا نظر واحتمال
اذا عرفت هذا فاقول يظهر ان يقال ان الاستثناء على التأويل الاول والثاني مستحب
وعلى الثالث واجب ولا عني بالوجوب والخطا به بل وجوب اعتقاده ان الامر
كذلك لانه مشكوك في كمال الايمان وفي الاعمال وفي الخاتمة واما اللفظ به فلا يجب
ولكن من يتلفظ بكون كمن جرم في موضع الاحتمال ولا شك في انه متوجع واما ترجيح
القول بان المتشارك بينا الهيكل المخصوص فلا ارتباط له بمسئلة بقاء النفس بعد
موت البدن حتى يسأل عن الجمع واما العزم فانه مؤاخذ به عند المحققين وذهب
قوم الى انه مرفوع كالمهم والصحيح الاول لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتى المسلم
بسيوفيهما فاقبلا نل والمقتول في النار قالوا يا رسول الله هذا القابل فما بال المقتول
قال انه كان مريضا على قتل صاحبه فعدل بالحرف وللإجماع على المؤاخذة بأعمال القلوب
كالحد وهذا الخلاف المهم فان الحديث الصحيح بان من هم بالسببة لم يكتب عليه فهذا
المفارق بينهما حكما واما حقيقتهما فنقول الواقع في النفس من متعلقان المعاصي
فمن مراتب الاولى اولها جبر وهو ما يقع فيها ولا مؤاخذة به بالإجماع لانه ليس من
فعل العبد وانما هو وارء لا يستطيع دفعه والثاني جبريانه فيها وهو الحاضر والثالث
حديث نفسه به وهو ما يقع من التردد هل يفعل أولا وهذا ان مرفوعا بقوله صلى
الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامني الخطا عني الخلو حديث به انفسها ما لم
تتكم او تعلم به فاذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بطريق اولي قال المحققون
وهذه المراتب الثلاث ايضا لو كانت في الحسن لم يكتب له بها اجر لما الاول فمما
الثاني والثالث لعدم القصد والرابع المهم وهو ترجيح قصد العقل يقال
هميت بالامر اذا قصد بهميت وهو مرفوع للحديث الذي اوردناه والخاص
العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فان العزم لغة الجذ وعقد القلب وهذا

فمما

دقيقة نبهنا عليها في جميع الجوامع وهي ان عدم المؤاخذة بجديت النفس والهم ليس
مطلقا بل بشرط عدم التكلم والعمل حتى اذا عمل بواحد شيئين همه وعمله ولا يكون همه
مفقورا وحديث نفسه الا اذا لم يتقدم العمل بهذا هو ظم الحديث ونحن جربنا
عليه حيث قلنا وحديث النفس ما لم يتكلم والهم مفقور ان هو اي والهم
ما لم يتكلم او يعمل ولم يجمع الى تقييده لانا اذا قيدنا حديث النفس وهو
دون النفس كان الهم مقيدا بغيره اولى وهو يؤاخذ بهما اذا عمل على
غير المعصية التي هم او صدرت نفسه بها اما ان كان ذلك العمل اجنبيا لا ارتباط
له بها بالكلية كمن هم بالزنا ثم اكل فلا ريب في عدم المؤاخذة واما ان كان من
مقدمات المعصية كمن هم بالزنا بامارة مائة فمضى اليها ثم رجع من الطريق بهذا
موضع السؤال قال الشيخ الامام في شئ المنهاج في احكام الموانع انه ظهر له المؤاخذة
من اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم العمل وكونه لم يقل او تعلمه قال فيؤخذ منه جزم
المشئ الى معصية وان كان المشئ في نفسه مباحا لكن لانضمام قصد الحرام اليه
فكل واحد من المشئ والقصد لا يحرم عند انفراده اما اذا اجتمعا فان مع الهم
عملا لما هو من اسباب المهورم به فاقضي اطلاق او يعمل المؤاخذة به كذا ذكره
في شئ المنهاج ثم قال فاستدبر هذه الفائدة يدرك واتخذها اصلا يصور نفسه
عليك وذكر في كتاب الجلب ان قوله صلى الله عليه وسلم ما لم يتكلم او يعمل ليس
مقصودا معنويا حتى يقال انها اذا تكلمت او عملت يكتب عليها حديث النفس
لانه اذا كان الهم لا يكتب فحديث النفس اولى وهو وهذا خلاف ظم الحديث وفلان
ما ذكرناه في جميع الجوامع ويلزم هذا ان لا يؤاخذ عند انضمام عمل من مقدمات المهورم
به من كما بطريق اولي لانا اذا لم تؤاخذ بجديت النفس وان انضم اليه عمل المهورم به
فان لا تؤاخذ وما انضم اليه الامعة مقدمة مقدمة اولى واخرى وقد يقول الشيخ
الامام رضي الله عنه ان الاواخذة بجديت النفس راسا وانما واخذة بالعمل
سواها كان عملا مقدمة من مقدمات المهورم به او المهورم به نفسه ولكننا نقول له
تلك المقدمة لم تكن معصية لولا حديث النفس كما ذكرت فلا نقطع النظر عنها
والارجح عندي المؤاخذة بجديت النفس عند انضمام العمل بالمهورم به نفسه
وقول الشيخ الامام المؤاخذة اذا كان الهم لا يكتب فحديث النفس اولى ممنوع فانا

لا نسلم له ان الهم لا يكتب مطلقا وانما لا يكتب عند عدم انقضاء العمل لله واما ما ذكره
 في المسألة من الموازنة بالمقدمة اذ انقضت الى حديث النفس لا إطلاق قوله صلى
 الله عليه وسلم او فعل حسن لو لم يقيد في حديث آخر لكن جازي رواية اخرى في
 الصحيحين او قيل به ويظهر عندي ان يقال ان رجوع عن عمل السيئة بعد فعل المقدمة
 لله تعالى لم يؤخذ بافعله لما في صحيح مسلم قالت الملائكة رب اذك عبدك ويريد
 ان يعمل سيئة وهو ابصر به فقال ارفيقوه فان عملها فاكتبوها له بمثلها وان تركها
 فاكتبوها له حسنة انما تركها من جرائي اي من اجلي وفي لفظه رواية ابن ابي حاتم
 وان تركها من اجلي فاكتبوها له حسنة دل الحديثان والثاني منها ما خرج علي بن
 الترمذي عنه يوجب كتب المعصية المموم بفعلها حسنة فاذا نكث بعد ما شرها وقد
 يقول الشيخ الامام رحمه الله تعالى المقدمة قد علمت ولذلك نفس المعصية المقصود
 وجوابه ان المقدمة لم تمل لنفسها بل للوسيلة وهي بنفسها ليست بحرام وان
 كان رجوعه عن فعل السيئة بعد فعل مقدمتها لا لله بل لعائق او نحوه كتبت المقد
 عليه كما يقول الشيخ الامام رحمه الله تعالى والله اعلم وهو المسؤول ان يوفقنا
 لما يحب ويرضى قال مؤلفه تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى وقد كتبت هذه
 الاجوبة عن جمع الجوامع قال وكتبتهما في ليلة ويوم الثلاثاء تاسع عشر جمادى
 الاولى سنة اثنين وستين وسبع مائة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على
 سيدنا محمد اشرف المرسلين وامام المتقين وخاتم النبيين وعلى اله وصحبه
 وسلم تسليم كثيرا الى يوم الدين

الغنى عبده محمد امام السقا الازهرى
 وكان الفراغ من كتابته في يوم السبت
 الموافق عشرين خلعة من شهر محرم
 عام ١٢١٢ هجرية

